فرنسا وقضية حماية الاقليات المسيحية في المعاهدة الفرنسية ـ سورية عام ١٩٣٦ (دراسة وثائقية)

ا.م.د رائد عباس فاضل الشمري
جامعة القادسية / كلية الاثار

Reead2008@yahoo.com

تاريخ الاستلام : 15-٥-٢٠٢٢
تاريخ القبول : ٣٠-٥-٢٠٢٢

المقدمة :

مما لاشك فيه أن عقد المعاهدة الفرنسية – السورية عام ١٩٣٦ ، كانت منعطفاً مهماً في تاريخ فترة الاحتلال الفرنسي لسوريا ، إذ كانت قضية حماية الاقليات المسيحية لها وضعها المتميز ، بل كانت أهم نقطة وضعها الفرنسيون أمام الوفد السوري أثناء المباحثات ، مؤكدين أن مهمة فرنسا التقليدية التاريخية هي حماية الاقليات المسيحية في الشرق ، مبررين تشددهم في قضية الأقليات وضمان حقوقهم في المعاهدة بإسنادهم على توجيهات لجنة الانتداب في عصبة الأمم التي تطالب بضمان حقوق الاقليات ولان المعاهدة ستنهي الانتداب الفرنسي على سوريا ، ولذا أراد الفرنسيون من قضية حماية الأقليات المسيحية ذريعة لاستمرار نفوذهم وديمومة مصالحهم وترسيخ سياستهم الطائفية قي سوريا بعد زوال انتدابهم ، لذا جعلوا هذه القضية نصب أعينهم مقابل تعهد باستقلال سورية على أن يكون ذلك عن طريق معاهدة بين البلدين ، وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية هي : المبحث الأول : سياسة فرنسا الطائفية في سوريا .

المبحث الثاني : قضية الاقليات في المفاوضات الفرنسية – السورية لعام ١٩٣٦ ، المبحث الثالث : موقف البطاركة المسيحيين من قضية الاقليات ، المبحث الرابع : قضية حماية الاقليات في المعاهدة الفرنسية – السورية لعام ١٩٣٦ .

France and the Issue of Protecting Christian Minorities in the French-Syrian Treaty of 1936

Assist. Prof. Dr. Raed Abbas Fadhil al-Shemary
College of Archeology – University of al-Qadissiyah

Abstract:

There is no doubt that the stage of concluding the French-Syrian treaty in 1936 was an important turning point in the history of the period of the French occupation of Syria. The historical protection is the protection of Christian minorities in the East, justifying their insistence on the issue of minorities and guaranteeing their rights in the treaty by basing them on the directives of the Mandate Committee in the League of Nations demanding that the rights of minorities be guaranteed and because the treaty would end the French mandate over Syria. Their interests and the consolidation of their sectarian policy in Syria after the demise of their mandate , so they made this issue in mind in return for a pledge of Syria 's independence , provided that this would be through a treaty between the two countries.

The study is divided into four main sections:

The first topic: France's sectarian policy in Syria.

The second topic: the issue of minorities in the French-Syrian negotiations of 1936.
The third topic: the position of the Christian patriarchs on the issue of minorities.
The fourth topic: the issue of the protection of minorities in the French-Syrian treaty of 1936..

المبحث الأول

سياسة فرنسا الطائفية في سوريا

كانت سلطات الاحتلال الفرنسية تتمسك بذرائع وحجج كثيرة في سبيل ضمان ديمومة نفوذهم ومصالحهم في المنطقة ، ومنها قضية حماية الاقليات المسيحية في سوريا ولبنان بحجة " إنها رسالة فرنسا التي كانت تقوم بها منذ القرن السادس عشر والتي نالت بها ، بحق نفوذاً كبيراً " (١) ، والباحثون الفرنسيون يرجعون في ذلك إلى حجج تاريخية تشير إلى مركز فرنسا في المشرق منذ عهد شارلمان والخليفة العباسي هارون الرشيد ، ويرددون إلى ذكر تاريخ الصليبين في سوريا وأثارهم فيها ، ثم إلى الامتيازات الاجنبية في عهد الدولة العثمانية ، وانتهاءً بدور نابليون بونابرت في ارسال الارساليات التبشيرية إلى بلاد الشام (٢) .

وأشار الفرنسيون إلى إنهم بذلوا جهوداً كبيرة لهجرة الفئات المسيحية إلى سورية من العراق وتركيا والتي وطنتهم في منطقة الجزيرة (٣) ، وقامت سلطات الاحتلال بتنفيذ سياسة طائفية خاصة عن طريق تطبيق سياسة توطين الاقليات الوافدة (السريانية والأشورية ، والكاثوليكية) ، وبذلك كانت فرنسا تهتم بإخلاص بمستقبل الاقليات المسيحية في ظل بلاد تغلب عليها السمة السلامية (٤) .

وكان رجال الدين الكاثوليك (الاكليروس) (5) الفرنسيين هم الذين يهتمون بصورة أساسية بإثارة حجة حماية الاقليات ، فقد رأوا في تاريخ العلاقات الفرنسية مع بلاد الشام مجالاً لانتصاراتهم ، بدءاً من الصليبين إلى البعثات التبشيرية ، وانتهاءً بكلية (عينتورا) في جبل لبنان ، والتي وجدوا فيها مكاناً لاختلاط جميع أجناس سورية تحت قيادتهم وتوجيهم (6) ،

وكان دورها في تشجيع والضغط على الحكومة الفرنسية في مواصلة سياستها التقليدية وهي (حماية المسيحيين في الشرق وكانت جهودهم متماشية مع دور الفاتيكان (مركز البابوية الكاثوليكية) كقوة مشاركة في التحكم بمصير المنطقة وأوضاعها (7) ، وكان يعدون التبشير والمد الثقافي المسيحي كجامعة القديس يوسف الكاثوليكية في بيروت ، امتداداً للسياسة الفرنسية (8) .

وكانت هجرة اعداد كبيرة من الأقليات المسيحية من مناطق الانتداب البريطاني بتشجيع من السلطات البريطانية إلى مناطق الانتداب الفرنسي ، لأن بريطانيا رأت أن النسب الاحصائية في مناطق انتدابها تشير إلى وجود أغلبية ساحقة من المسلمين وأقلية ضئيلة من المسيحيين ، وبذلك قامت فرنسا بتشجيع هجرة الاقليات المسيحية من السريان والكلدان والأشوريين والنساطرة واليعاقبة هدفاً لاستخدامهم في سياستها الطائفية في سورية (9) .

والواقع أن حجة حماية الاقليات قاصرة على المسيحيين فقط ، بل تمتد احيانا لتشمل جميع الاقليات الدينية والعنصرية الأخرى ، ومنهم اليهود والأرمن والأكراد (10) .

لاشك أن توسع مفهوم استخدام الاقليات يظهر أن فرنسا ليست متعصبة للمسيحيين فقط ، ففي الوقت الذي جعلت فيه فرنسا مسيحي الجزيرة في سورية كأقلية دينية لاستغلالهم في تنفيذ سياستهم الطائفية وتحقيق مصالحهم في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، فأنها أهملت بالأكراد كأقلية عرقية حيث أثارت فيهم فرنسا النعرة العنصرية (11) ، وذلك لتأسيس الفتنة وزرع الشقاق بين البلد الواحد وصولاً لغايتهم الاستعمارية .

وكانت الفكرة التي تستغلها فرنسا وأنصارها وتشجعها في أوساط عصبة الأمم ولجنة الانتدابات فيها ، هي أن فرنسا إذا تخلت عن انتدابها على سورية ولبنان فأن الاكثرية المسلمة ستستلم الحكم وتضطهد الاقليات المسيحية ، ولذا يجب أن تبقى فرنسا لحمايتهم ، ولتحقيق ذلك قامت سلطات الاحتلال الفرنسي على تشجيع الاقليات السورية وحملهم على إرسال البرقيات إلى فرنسا للمطالبة باستمرار حمايتهم من الاكثرية من أجل " الاحتفاظ بامتيازاتهم وحقوقهم المقدسة " (12) .

وكان الفرنسيون قد جعلوا سورية ملجأ لكل هارب من البلاد المجاورة واسكنوهم في شمال سورية في الجزيرة العليا بين الفرات والخابور ، بخاصة في المنطقة الشمالية الشرقية ، وكان من هؤلاء أللأجئين الاشوريين الذين هربوا من العراق والأكراد والأرمن الذين تعرضوا للمذابح في تركيا (13) ، والروس والشركس الهاربون خوفاً من السوفيت ، وكان أغلبهم من المسيحيين ومن جنسيات مختلفة (14) .

وقد استغل الفرنسيون التسامح الاسلامي لإسكان هؤلاء اللاجئين في سورية ، فبعد أن كان سكان الجزيرة الاصليون هم من العشائر العربية ، بادر الفرنسيون منذ البدء إلى تسهيل إقامة القادمين الجدد (15) ، فضلاً عن ذلك فقد حرصت فرنسا على جذب اليزيدين من جبل سنجار في العراق إلى مناطق سلطتهم في الجزيرة وخضوعهم إلى سياسة التنصير الفرنسية أيضاً (16) .

أما بالنسبة لليهود في سورية فكانت سياسة فرنسا مستمرة بالسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين للمشاركة في بناء الكيان الصهيوني ، حيث كان ذلك على أشده في الثلاثينات من القرن العشرين (17) .

وأشار الكيالي إلى أن الفرنسيون كانوا يعملون على أثارة الطوائف المسيحية للوقوف معهم ضد الاكثرية من المسلمين في سورية ، فقالوا لهم " أن الاكثرية سوف تنتقم منكم وتلغي وظائف افرادكم " (18) ، يبدو إنهم أشاروا بذلك إلى المكاسب الكبيرة التي عمل الفرنسيون على تأمينها للمسيحيين أفراداً وجماعات على حساب الأكثرية من المسلمين تطبيقاً لسياستهم الطائفية .

وأشارت الوثائق الفرنسية إلى إن منطقة الجزيرة في سورية كانت حتى الاحتلال الفرنسي لها عام ١٩٢٠ أغلبية سكانها من القبائل البدوية العربية ، وبجوارهم قرى كردية فقط ، وأن سياسة الاحتلال الفرنسي هي التي دعت الفئات المسيحية إلى الهجرة من بلاد العراق وتركيا إلى سوريا وأمنت لهم حمايتها ورعايتها (١٩) .

وهكذا كانت سياسة فرنسا المعلنة هي ضمان حماية الاقليات المسيحية المنتشرة في سورية ، ولكنها في حقيقة الأمر تعكس مدى القلق والخوف من قبل سورية لاستقلالها وتحقيق وحدتها الوطنية بعد أن تؤل السلطة والسيادة إلى السوريين سيؤدي معه زوال الحماية العسكرية الفرنسية عن الاقليات المسيحية ، ويزول الدعم الفرنسي المقدم لهم ، وبالتالي تتوقف المزايا التي اكتسبوها من جراء التعامل مع الفرنسيين ، مما يؤدي إلى فقدان فرنسا إلى أهم ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد السورية .

المبحث الثاني

قضية الأقليات في المفاوضات الفرنسية السورية لعام ١٩٣٦

في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ سورية المعاصرة ، ومع تصاعد الحركة الوطنية الداعية إلى الوحدة السورية في البلاد ولغاء سياسة التجزئة والتفرقة بين السكان (٢٠)، لذا أصدر المفوض السامي الفرنسي دي مارتيل (**de Martel**) (21) ، قراراً بشأن الطوائف الدينية في سورية ولبنان في ١٣ آذار ١٩٣٦ ، حدد فيه عدد الطوائف وحقوق كل منها وما يتعلق بمحاكمها ومحاكمتها الطائفية ، وأصبح لكل طائفة بموجب القرار محاكم مذهبية ولكل منها قانونها ونظامها الخاص ، ويعد هذا تدخلاً في الشؤون الدينية والمذهبية في سورية لتحقيق بعض الغايات أبرزها دعم موقف المسيحيين أمام الأكثرية من المسلمين (٢٢) .

وكانت قضية الطوائف مهمة بالنسبة لفرنسا ، انطلاقاً من اعتقادهم أن سورية بلد مختلف الديانات والقوميات ، إذ تشير الوثائق الفرنسية إلى استخدام كلمات كثيرة للتعبير عن ذلك مثل (أديان ومذاهب وأعراف وأجناس وعناصر) (٢٣) ، فضلاً عن الاهتمام الكبير لهذا الموضوع في الصحافة الفرنسية ، وعلى سبيل المثال مقال لجريدة الطان (**Le Temps**) في ١٤ آذار ١٩٣٦ ، أي في اليوم التالي لإصدار القانون ، تقول فيه : " أن فرنسا حامية الاقليات في الشرق منذ القرن التاسع عشر ولذلك عهد إليها بمهمة الوصاية على سورية لتوصلها إلى الاستقلال

ضمن أطار عصبة الأمم ، وفي الواقع فأن المفوضين السامين الذين تعاقبوا على الحكم منذ عام ١٩١٩ حتى ١٩٣٦ ، قد جعلوا هذه الغاية نصب أعينهم ، ويجب أن يكون استقلال سورية عن طريق معاهدة مع فرنسا ، وكانت فرنسا مستعدة للاعتراف باستقلال سورية ولكنها تريد في نفس الوقت ضمان حقوق الاقليات التي وصلت في ظل الانتداب إلى حالة مساوية لحالة الجماعات الممتازة (٢٤) .

وبعد وصول الوفد السوري برئاسة هاشم الاتاسي إلى باريس في ٢٨ آذار ١٩٣٦ للتفاوض بشأن عقد معاهدة الاستقلال (٢٥)، أخذت الحكومة تثير موضوع الأقليات في وسائل اعلامها ، فقد تحدثت صحيفة غرقفوار (arangoiri) في اليوم نفسه عن موضوع الأقليات مؤكدة على أن فرنسا كانت منذ بضع مئات من السنين حامية الاقليات المسيحية في الشرق ، وهي لا تستطيع اليوم التخلي عن الاقليات مهما كلف الأمر فإذا كان السوريون على استعداد للمحافظة على حقوق الأقليات خلف يبقى هناك ما يحول دون الاتفاق ، ونقل البلاد من طور الانتداب إلى طور التعاقد ، وأكد الصحيفة أيضاً إلى أن الحكومة الفرنسية ستهتم قبل كل شيء بالمحافظة على حقوق الاقليات ، أما الشؤون الأخرى فلن تأبه لها فرنسا كثيراً لأنها تعتبر مهمة الانتداب انسانية فحسب (٢٦) .

وفي الوقت نفسه وجه مندوب صحيفة باريس سوار (paris soir) إلى رئيس الوفد السوري هاشم الاتاسي سؤالاً عن قضية الأقليات المذهبية وتمسك الاكثرية بالوحدة السورية وضم هذه الاقليات إلى الدولة السورية فأجابه بالقول : " أن هذا البحث سابق لأوانه ، ولكني أواكد لك إنه لا يوجد في سورية جميعها منطقة واحدة ، بل ولا شخص واحد ، اللهم غير الموظفين المسيحيين ، لا يرغب في تأسيس الكيان السوري ولم شتات تلك الدولة الصغيرة ، التي لا يمكن أن تحيا الإ بجمعها وإرجاع تلك البلد التي سلخت عنها إلى وحدة عامة " ، وأكد الاتاسي أيضاً وعند المباحثات ستجدو هذه النقطة ونثبت أن سورية بلد واحد وأمة واحدة تجمعها التقاليد واللغة والأماني المشتركة (٢٧) .

والواقع أن تأكيد تفاؤل الاتاسي لم يكن في محله ، إذ كانت قضية الاقليات في مقدمة المسائل الجوهرية التي وضعت على بساط البحث ، إذ أكد الوفد السوري إنه لا أقلية ولا أكثرية في سورية بل الكل سوريون ، وأن الحكومة السورية مستعدة أن تنص في الدستور السوري على ضمان حقوق الاقليات ، فكان الرد الفرنسي أن لابد من اعطاء ضمانات وافية للأقليات (٢٨) .

وكان الوفد الفرنسي قد تمسك بقضية الاقليات وضمان حقوقهم في المعاهدة مؤكداً للوفد السوري " أننا إذا تساهلنا في هذا الأمر فأن عصبة الأمم لن تتساهل معكم ولا تقر الاتفاق الذي سنعقده معكم ، ولذلك لابد من وضع شروط صحيحة في المعاهدة عن حقوق الاقليات وتبقى تحت حماية الفرنسية " (٢٩) .

وفي الوقت الذي تطالب فيه الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الاقليات في سورية وتميزها عن الاكثرية فأن هناك أصوات أخرى تتكلم بمنطق العقل والحكمة كما أشار الباحث الفرنسي فينو (Vienot) ، إذ يرون أن الأقليات المسيحية الضعيفة لا تستطيع العيش في سورية إذا لم تشترك مع الاكثرية الاسلامية اقتصادياً وهذه الاقليات بدأت تدرك ذلك وتشعر أن اتفاقها مع الاكثرية الاسلامية هي الوسيلة لتوطيد الأمن والسلام ، وأن سياسة فرنسا في بذر الشقاق والتفرقة سياسة فاشلة (٣٠) .

وأشار تقرير فرنسي صادر عام ١٩٣٧ عن الأوضاع في سورية وأحوال الاقليات إلى أن كلمة الاقليات لم تكن تعني شيئاً محدداً واحداً ، فأحياناً يقصد بها المسيحيين فقط ، وأحيانا أخرى تتوسع لتشمل كل فئة قليلة العدد سواء من الناحية الدينية كالمسيحيين أو المذهبية كالطوائف الاسلامية أو عرقية كالأكراد والشركس والأمن وغيرهم (٣١) ، وبذلك كانت تستخدم حسب الحاجة الاستعمارية الفرنسية (٣٢) .

لقد شكلت قضية الأقليات في سورية عقبة أساسية في طريق المفاوضات السورية الفرنسية لعقد معاهدة الاستقلال عام ١٩٣٦ ، إذ يرى الفرنسيون أن هذه الاقليات المختلفة تشكل مجموعة هامة في بعض المدن الكبرى مثل حلب ، وفي بعض المناطق من شمال سورية مثل جبل الاكراد وجرابلس والجزيرة (٣٣) ، وهناك تتشابك قضية الاقليات في ضوء المفهوم الفرنسي بين الفئات العرقية ومنها المسلم والمسيحي ، والفئات الدينية وفيها العربي وغير عربي ومن الاصليين أو من الوافدين .

وأكدت الحكومة الفرنسية في تقريرها الصادر عام ١٩٣٧ إلى " أن عصبة الأمم تنبهت بشكل كاف إلى هذا التعقيد في هذه المشكلة " ، ويقدم التقرير تفصيلاً كاملاً عن تاريخ قضية الاقليات بقوله : " وفي الماضي تحت النظام العثماني حيث القانون الديني يشتبك في التعاليم الدينية الاسلامية ، كانت مجموعات الاقليات تعتر مللاً تحت السلطان ، وهذه الجماعات تستفيد رسمياً من حماية خاصة بدون مخاطرة بإشهار ذلك بسبب الرأي العام ، وبانحلال الدولة العثمانية وإنشاء الدول الجديدة ، دخلت مشكلة الاقليات في وضع جديد ، وباعتبار الاجيال التي تعاقبت

في الحياة العامة والميل أكثر فأكثر نحو القومية الدولة فأن عند الشعوب الناشئة شعور جديد " ، فأن القومية الوليدة عند شعوب الشرق الأدنى تشكل خطر بوضع الاقليات ، وبالعكس فأن نظام حماية ضيق جداً يشكل خطراً بوضع الاقليات خارج الحركة القومية بالظهور ضدها أمام الرأي العام ولذلك فأن مفاوضي المعاهدة كانوا مستحضرين لروح هذا التناقض حينما بحثوا عن أرضية مشتركة للتجميع وشروط للذوبان وبين الضرورات الحكومية في الاجبار على احترام حقوق الاقليات (٣٤) .

وكانت الحكومة الفرنسية تتذرع بأنها تعمل على حماية الاقليات تطبيقاً لمبادئ عصبة الأمم ولجنة الانتدابات فيها ، التي تتولى متابعة مسألة الاقليات باهتمام دائم ، وكان مندوب فرنسا في عصبة الأمم روبيردي كيه (**Robert de Caix**) الذي يحضر مفاوضات المعاهدة يتابع تقديم مذكراته عن موقف العصبة ولجنة الانتدابات من أجل مراعاة هذه القضية عند صياغة المعاهدة (٣٥) .

وأكد المؤرخ السوري عبد الرحمن الكيالي ، إلى أن مطالبات الفرنسيون بحقوق الاقليات السورية لا مبرر لها ، لأن الدستور السوري المنظم لعام ١٩٢٨ ، قد كفل للطوائف حقوقهم جميعاً ، وذلك ما نصت عليها ثلاثة مواد هي (٦ ، ٢٨ ، ٣٧) ، والتي جعلت السوريين سواء أمام القانون ومتساوين بالحقوق المدنية والسياسية فيما عليهم من الوجبات والتكاليف العامة ، ولا تمييز بينهم من ناحية العرق أو اللغة أو الدين أو المذهب ، وأن حقوق الاقليات محفوظة ولها حق إنشاء المدارس لتعليم أبناءهم بلغاتها وأن تمثل الاقليات الدينية في مجلس النيابية ، ويؤكد الكيالي أيضاً بأن الوطنيون السوريون أنفسهم أكدوا في بياناتهم وخططهم رعاية حقوق الاقليات وأنهم يحترمون الدستور (٣٦) .

في حين رأى الفرنسيون أن الوفد الذي يتفاوض معهم يجب أن يكون من الاكثرية المسلمة ، وذلك لأخذ كل الاحتياطات الممكنة لمنع أن تكون الاقلية بعدئذ تحت اختبار تتعرض له بواسطة الاكثرية ، وتكون ملتزمة بتعهداتها بحماية الاقلية ، وتؤكد الوثائق الفرنسية بأن الوفد الفرنسي يوحه قضية الاقليات نحو الاقلية المسيحية ، ويعلنون أن فكرة حمايتها أثناء المباحثات كانت مجزومة ومقطوعاً بها بجرأة لا يقبلون النقاش فيها (٣٧) .

المبحث الثالث

موقف البطاركة المسيحيين من قضية الاقليات

شكلت قضية حماية الاقليات المسيحية مكانة متميزة في المباحثات ، وكان الوفد السوري إلى فرنسا قد ضم من بين اعضائه الثمانية ثلاثة من أخلص الوطنيين المسيحيين وهم (فارس الخوري و أدمون حمص و نعيم الانطاكي) (٣٨) .

وبعد سفر الوفد السوري اعلن خليل معتوق (٣٩) ، أن البطريك الماروني (انطوان بطرس عريضة) (٤٠) ، وبطريك الروم الكاثوليكي (كيرلس مغبغب)(٤١) ، قد وكلاه بالسفر إلى باريس والقيام بالواجب الوطني ، وكان البطريك عريضة قد زوده بكتاب بدأه بالقول : " ولدنا خليل بك معتوق " ، وأعلن له ثقته بمقدرته وتفانيه في خدمة المصلحة العامة ، وأعلن له أيضاً إنه أتفق مع غبطة أخيه البطريك كيرلس مغبغب بطريك الروم الكاثوليك بخصوص توكيله بالدفاع عن الاقليات السورية ، مؤكداً أن ذلك " بموافقة الوفد السوري الوطني الذي يعرف ارتباطه الوثيق مع رجاله وبقبول رجاله وبقبول رجال فرنسا الرسميين " ، طالباً منه العمل " بالاتفاق دوماً مع ممثله في باريس المونسيور فغالي " ، كما قام البطريك الكاثوليكي أيضاً بتزويد معتوق كتاباً يوكله للمطالبة بحقوق الاقليات المسيحية وحمايتهم (٤٢) .

وبدوره كتب البطريك الماروني عريضة إلى وزير الخارجية الفرنسي يعلمه بتوكيل معتوق منه ومن البطريك مغبغب ، وجاء بكتابه " إنه لما وقع الاختيار على تأليف الوفد السوري المفاوض مع الحكومة الفرنسية لوضع أسس المعاهدة السورية ، لم يجر البحث في الانتداب ممثل للأقليات يرافق الوفد ويعمل بالاتفاق معه ، فرأينا أن نوفد لباريس مع غبطة أخينا بطريك الروم الكاثوليك ، حضرة ولدنا خليل معتوق للاشتراك بالبحث في هذه القضية ، فنرجو اعتماده فيما يبسطه لكم بشأن الاقليات ... "(٤٣) .

وقبل سفر معتوق إلى باريس حضر إلى بكركي (مقر البطريك الماروني قرب بيروت) واجتمعوا بالبطريك عويضه ، وحضر الاجتماع فخري البارودي والنائب فريد الخازن وميشيل زكور ، وقد طالبوا من البطريك سحب توكيله لمعتوق ، فأجابهم بأن مهمته ليس لها علاقة بالوفد ، وإنما

لحماية الأقليات عند تحرير نصوص المعاهدة ، فأجابه البارودي " بأن الدستور السوري ضمن المساواة للجميع " ، فرد عريضه قائلاً : " إنكم جعلتم دين الدولة الاسلام ورئيس الجمهورية مسلماً ، ولهذا نطلب حماية الاقليات " (٤٤) .

وأشار الكيالي أن خليل معتوق قد غادر دمشق إلى بيروت ومنها إلى باريس ، ولما وصلها بذل المال واشترى بعض الصحف التي كتبت عنه المقالات وأقام الولائم ودعا إليها مندوبي الصحف وكبار الفرنسيين ، وبذل المساعي في وزارة الخارجية الفرنسية ضد الوفد السوري وحرض الفرنسيين عليه ، ولكنه باء بالفشل ثم عاد إلى سورية (٤٥) .

وكان البطريك الماروني عريضة قد عمل بعد سفر الوفد إلى باريس وفتور علاقات مع الوطنيين الفرنسيين ، على تقوية علاقاته مع فرنسا وأبدى تنازلات مع المفوضية الفرنسية بشأن المصالح الاقتصادية الفرنسية في سورية ولبنان وقضية انتقاداته للدستور اللباني (٤٦) .

أما موقف المسحيين الارثوذكس وهم أكبر طائفة مسيحية في سورية ، فقد كانوا مع وحدة البلاد السورية ، إذ أرسل بطريك الروم الارثوذكس رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي بيير اتيان فلاندين (**Pierre Etienne Flandin**) (٤٧) وإلى رئيس الوفد السوري هاشم الاتاسي ، اعرب فيها عن رأيه في قضية الاقليات في سورية ، وقال : " أن المسيحيين يعتبرون أنفسهم أبناء البلاد كسائر السكان وأنهم كانوا دائماً في غاية ما يكون من المودة والاتفاق مع العناصر الأخرى ، وأنهم يتمتعون بكامل حقوقهم السياسية والمدنية حسب نصوص الدستور ، أما مسألة العقيدة فلا علاقة لها بالسياسة " ، وفي رسالته إلى هاشم الاتاسي رئيس الوفد السوري المفاوض فقد أعلن البطريك الارثوذكس تأييده في وجهة نظره بشأن تأمين حقوق البلاد ، لأن في تأمينها تأميناً امصالح الاقلية والأكثرية معاً (48) .

وهكذا كان موقف المسيحيين في سورية اتجاه قضية الاقليات منقسم ، ففي حين أبرق بعض الشباب الارثوذكس من اللاذقية إلى باريس ، معلنين احتجاجهم على الانفصاليين وجهود السلطة الفرنسية وتأييد الوفد السوري المفاوض في مطالبه الوطنية ، كانت بعض الجماعات الارمنية المسيحية في حلب ترسل إلى منظمة عصبة الأمم في جنيف رسائل تعلن فيها احتجاجها على الوحدة السورية ، كما كان لمطران السريان في حلب دوره الكبير في الدفاع عن الاقليات ، مما شجع المسيحيين في حلب المعرضين للوطنيين على زيادة نشاطهم ضد الوحدة السورية مطالبة بحماية الاقليات (49) .

وعلى أية حال ، فقد ركزت المفاوضات في المرحلة الأولى على مسألة الاقليات وبشكل خاص قضية الاقلية المسيحية ، وكانت الرؤية الفرنسية على أن تتضمن المعاهدة نصوص تضمن حقوق الاقليات ولكن بشكل مغاير لما كانت الحقوق في العهد العثماني ، إذ كانت حماية الاقلية المسيحية في العهد العثماني تقليدية " مسموح بها من حكومة اسلامية خالصة كمعروف للمسيحيين " ، اما في هذه المعاهدة فأن فرنسا تريدها حماية مضمونة من فرنسا بموجب المعاهدة التي ستعقد مع الحكومة السورية (50) .

ويشير التقرير الفرنسي الصادر قي ٣ حزيران ١٩٣٦ ، بأن قضية الاقليات بأنواعها كانت أهم موضوع بالنسبة لفرنسا ، ولم يكن الوصول إلى أتفاق حول حسم القضية سهلاً ، إذ طالما ما أجلت المفاوضات بسببها عدة مرات (51) ، بسبب المواقف المتباينة بين الوفد الرسمي السوري والوفد الحكومي الفرنسي تجاه قضية الاقليات (52) .

كما مرت المفاوضات في مرحلتها الثانية بمرحلة حرجة أيضاً ، بسبب إصرار الجانب الفرنسي على موقفه بضمان حق الاقليات في المعاهدة ويذكر رئيس الوفد الفرنسي فينو ، بأنه وجد نفسه مضطراً للاتفاق مع رئيس حكومته ليون بلوم (**Leon Blum**) (53) ، إلى أخطار رئيس الوفد السوري هاشم الاتاسي بإنهاء المفاوضات إذا لم يقبلوا بوجهة النظر الفرنسية بشأن الاقليات والتي تتعلق بنقطتين أساسيتين هما :

أولاً : بقاء الجيوش الفرنسية في المناطق الاهلة بالأقليات .

ثانياً : التزام الدولة السورية وجهاً لوجه أمام فرنسا فيما يتعلق بحقوق الاقليات المتناثرة ، وليس أمام منظمة عصبة الأمم (٥٤) .

أمام التهديد الفرنسي بإنهاء المفاوضات وهدفاً في عقد معاهدة لضمان استقلال سورية ، قدم الوفد السوري التنازلات بشأن قضية الاقليات ، وابدى موافقته على بقاء القوات الفرنسية في منطقتي اللاذقية والسويداء زفي ستة نقاط أخرى ، وذلك بعد التشاور مع رئاسة الاركان العامة وخاصة في دمشق وحمص ، لأن الطريق بين المنطقتين (اللاذقية والسويداء) يمر بهما ، وهذا ما يوضحه الملحق العسكري للمعاهدة (٥٥) .

وعمل الفرنسيون على أن تتضمن المعاهدة الفرنسية – السورية التي وقعت في باريس في ٩ من أيلول ١٩٣٦ ، نصين ينظمان أحوال الاقليات وحمايتها في سورية ، أحدهما للأقليات المتناثرة وهو: " الحكومة السورية تؤمن بقاء الحقوق العامة المنصوص عليها في الدستور السوري " ، وهو الدستور الذي وضعه المجلس النيابي عام ١٩٢٨ ، برضى الفرنسيين ثم علقوه حتى أصدروه علم ١٩٣٠ ، مع بعض التعديلات ، أما الاقليات الكثيفة فيقول رئيس الوفد الفرنسي فينو عنها : "كانت المشكلة الخطيرة بالنسبة لهم هي تأمين نظام إداري خاص ، فمنذ اليوم الأول للمفاوضات أوضحنا أن أحد مطالبنا الاساسية هي إيجاد نظام إداري محدد في المعاهدة لمناطق اللاذقية والسويداء (٥٦) .

وبرر الفرنسيون تشددهم في الاهتمام والحماية لقضية الاقليات العرقية والدينية ، بإسنادهم على توجيهات لجنة الانتدابات في منظمة عصبة الأمم التي تطالب بضمان حقوق الاقليات ، والتي كانت تتابع باهتمام أخبار المعاهدة لأنها ستنهي الانتداب الفرنسي على سورية مقابل توقيع المعاهدة الفرنسية – السورية التي ستحصل سورية بموجبها على الاستقلال (٥٧) .

كما أن الحكومة الفرنسية كانت حريصة على طمئنه بابا الفاتيكان على ضمان حقوق الاقليات المسيحية وبالذات الاقليات المسيحية الكاثوليكية ، وبالفعل أبرق رئيس الوفد المفاوض الفرنسي قي ٣٠ حزيران ١٩٣٦ ، إلى سفير فرنسا في روما مؤكداً له ضرورة مقابلة البابا وأخباره " أن الاقليات في سورية لن يبقوا بدون ضمانات في المعاهدة " (٥٨) .

ومن جانبها أكد وزارة الخارجية الفرنسي في رسالة موجهة في ١٥ تشرين الأول ١٩٣٦ ، إلى سفرائها وقناصلها في دول العالم ، أن ضمان حقوق الاقليات قد تم الحصول عليها بصعوبة كبيرة ، وإنه كان المكسب الأخير بعد عدة انقطاعات للمفاوضات ، وإنه مضمون بموجب المعاهدة كما قدمت الحكومة السورية ضمانات لتنفيذه ، إذ جاء في رسالة ما نصه : " بدون انتظار تبليغكم بالنص الكامل للمعاهدة الفرنسية – السورية التي وقعت في باريس في ٩ ايلول ١٩٣٦ ، أعتقد إنه من المفيد اعطائكم في هذا الوقت بضعة اشارات حول الضمانات التي يؤمنها هذا الاتفاق للأقليات التي ترتبت حمايتها علينا تحت نظام الانتداب ... "(٥٩) .

وأخيراً لابد من القول إنه نتيجة للتشدد والتهديد الفرنسي في قضية الاقليات وضمان حمايتها في عقد المعاهدة ، ثم تنازلات الحكومة السورية مقابل حصولها على الاستقلال في أية صورة ، كان الوصول إلى صيغة المعاهدة التي جعلت من ضمان حقوق الاقليات منصوص عليها بملحق خاص بالمعاهدة التي الزمت الحكومة السورية بأن امام فرنسا وجهاً لوجه ، وليس امام منظمة عصبة الأمم فقط لتنفيذ بنود حماية الاقليات وضمان حقوقهم .

البحث الرابع

قضية حماية الاقليات في المعاهدة الفرنسية – السورية لعام ١٩٣٦

لقد نصت بنود المعاهدة الموقعة في ٩ ايلول ١٩٣٦ ، بين فرنسا وسورية على أسس من الحرية التامة والسيادة والاستقلال وقد ذكر نص المعاهدة أسمي الحكومتين الجمهوريتين الفرنسية والسورية مما يوحي بالمساواة والاستقلال والسيادة ، وأوضحت أن المعاهدة جاءت لتحديد العلاقات التي ستظل قائمة بين البلدين بعد انتهاء الانتداب ، إذ نصت المادة الأولى على ذلك بالقول : " يقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين المتمتعتين بالسيادة " ، بينما نصت المادة الثانية على اتفاق الحكومتين على التشاور بصورة تامة وبدون تحفظ في كل أمر يتعلق بالسيادة الخارجية من شأنه أن يخص مصالحها المشتركة (٦٠) .

وقد أكدت وزارة الخارجية الفرنسية ذلك برسالة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٦ ، إلى سفاراتها في ٤٤ دولة في العالم رأيها في (المعاهدة الصداقة والتحالف) مع سورية بقولها : " أن المعاهدة تتميز بجعل سورية عملياً في مصاف دولة مستقلة ، كما إنها ترفع انتداب فرنسا منها والمسؤوليات التي تحملها ، وتنهي جوهرياً مهمة التوجيه والاستشارة الموكلة إليها تحدد العلاقات المستقبلية بين فرنسا وسورية " (٦١) .

يبدو أن الفرنسيين يدركون تماماً أن الوطنيين السوريين لم يكونوا راضيين عن المعاهدة لا تحقق السيادة التامة للسوريين على أراضيهم وخاصة منطقتي اللاذقية والسويداء ، وهذا يؤكد استمرار فرنسا بسياستها الطائفية في سورية تحت ذريعة حماية الاقليات .

ولعل رئيس الوفد الفرنسي في المفاوضات فينو كان صريحاً حين قال : " أن المعاهدة تسمح لنا اليوم كالأمس ، بتأمين حماية الأقليات إذا استشعرت الحاجة لذلك ، وأن تدخلنا سيكون بفاعلية أكثر من مجرد تشجيع معطى لمجموعة الاقليات ، أو إلى زعمائهم لرفض وضعهم تحت تنظيمات الشرعية في الدولة الوطنية الجديدة " ، ويضيف فينو قائلاً : " أن الاقليات المسيحية في سورية يقدرون ب (١٩٠٠٠٠) نسمة وهم سيكونون قلقين من الوطنية العربية " (٦٢) .

وكان النص المتعلق بضمان حقوق الاقليات في المعاهدة ، هو روح المراسلة رقم (٧) الملحقة بالمعاهدة والتي تؤكد التزام الحكومة السورية في المراسلة باحترام حقوق الاقليات ، وكان التزامها تجاه الحكومة الفرنسية وليس عصبة الأمم فحسب ، ويضمن استمرار ضمانات الحق العام المنصوص عليه في الدستور السوري تجاه الاشخاص والجماعات وإعطائها كامل حقوقها (٦٣) .

والواقع أن مواد الدستور السوري لعام ١٩٢٨ والذي أصدره المفوض الفرنسي بعد تعديله عام ١٩٣٠ نصت على مواد تضمن حقوق الجميع وضمنت الحريات للإفراد والجماعات ، وهذه المواد هي (٦٤):

المادة السادسة : السوريون سواء أمام القانون وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف ، ولأتميز بينهم في ذلك بسبب الدين أو المذهب أو الأصل أو اللغة ، المادة الخامسة عشر : حرية الاعتقاد مطلقة وتحترم الدولة جميع الاديان والمذاهب الموجودة في البلاد وتكفل حرية بجميع شعائر والأديان والعقائد على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب ، وتضمن الدولة أيضاً للأهالي على اختلاف طوائفهم احترام مصالحهم الدينية وأحوالهم الشخصية .

المادة السادسة عشر : التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الاداب أو يمس كرامة الوطن أو الديان .

ورأى البرت حوراني أن بعض مواد الدستور الأخرى قد تناولت حقوق الاقليات أيضاً وهي (٦٥) :

المادة السادسة والعشرون : لكل سوري الحق في تولي الوظائف العامة ولا ميزة لأحد على الأخر إلا من حيث الشهادات أو الكفاءة وفقاً للشروط المبينة بالقانون ، أما المادة الثامنة والعشرون : حقوق الطوائف الدينية المختلفة مكفولة ويحق لهذه الطوائف أن تنشيء المدارس لتعليم الأحداث بلغتهم الخاصة بشرط أن تراعي المبادئ المعنية في القانون ، فيما نصت المادة السابعة والثلاثون : تراعي في قانون الانتخاب أصول التصويت السري وتمثيل الاقليات الطائفية .

وعلى الرغم من الضمانات التي قدمتها الحكومة السورية لحماية حقوق الاقليات والتي نص عليها دستورها ، الإ أن معاهدة ١٩٣٦ توسعت في الضمانات الخاصة والتي رأى فيها الفرنسيون مكسباً كبيراً تم تحقيقه مقابل نيل سورية استقلالها من خلال المعاهدة ، وقد اشارت أحدى الوثائق الفرنسية إلى تعدد ضمانات حماية الاقليات في المعاهدة بقولها : " إضافة إلى الانظمة الادارية والمالية الخاصة التي ستطيق في مناطق اللاذقية والسويداء والاسكندرونة ، وكذلك تطبيق مواد الدستور المتعلقة بالأقليات ، فإن بقاء القوات الفرنسية في بعض المناطق السورية يعد نقطة ثالثة من الضمانات التي تؤمن حماية الاقليات (٦٦) .

وأخيرا لابد من القول أن كل ما ورد في المعاهدة بشأن قضية الاقليات كان موضع نقد شديد ورفض من قبل المعارضة الوطنية السورية ، وخاصة بما يتعلق بتعهد الحكومة السورية أمام فرنسا بتنفيذ تلك الضمانات للأقليات ، إذ يقول عبد الرحمن الشهبندر معبراً عن موقف المعارضة " وما هذا الأمر إلا شيء داخلي في البلاد فما دخل فرنسا فيه ، وأن ذلك سيعطيها مستقبلاً حقّ التدخل في البلاد "(٦٧) ، وقد رأت المعارضة بأن " المعاهدة لم تحقق الكثير لسورية " ، ووصفوها " بأنها خيانة للمسألة السورية " (٦٨) .

وبالفعل فإن المعاهدة قد أعطت لفرنسا فرصة التدخل في الشؤون الداخلية في البلاد استناداً على ادعائها حق حماية الاقليات وقامت بتنفيذ سياسة طائفية خاصة من أجل ذلك ، لا بل ذهبت إلى حد اثارة السكان بعضهم ضد الأخر ، فضلاً عن تطبيق سياسة توطين الاقليات الوافدة (السريانية والأشورية والكردية) ، مما أوجد خللاً واضطراباً أمام المواطنين ، لأن مسألة الاقليات ذات حساسية مفرطة إذا عولجت ضمن الاطار السورية الضيق وعلى وفق المفهوم الفرنسي ، في حين يمكن استيعاب ذلك ومعالجته ضمن دولة عربية موحدة (٦٩) .

الخاتمة

مما تقدم يتضح بأن مرحلة التفاوض السوري مع الادارة الفرنسية لعقد معاهدة تضمن لسورية استقلالها تعد مرحلة تميزة في تاريخ فترة الاحتلال الفرنسي لسورية ، إذ كشفت الدراسة بأن الوطنيين السوريين شكلوا وفداً للتفاوض لعقد معاهدة مع فرنسا ، وكان الوفد معبراً عن سياسة وطنية تؤكد تحقيق الوحدة الوطنية بين جميع أبناء البلاد السورية ، إذ ضم الوفد عدداً من المسيحيين السوريين لدحض الذرائع الفرنسية وادعائهم حماية الاقليات المسيحية كمبرر للتدخل في شؤون البلاد وسكانها .

وقد بنيت المعطيات الواردة في الدراسة ، أن فرنسا كانت تريد ترسيخ نفوذها وضمان مصالحها الاستعمارية لي فرنسا بعد زوال انتدابها عن طريق استخدامها ورقة الاقليات وبالذات المسيحية منها تحت ادعاء الإرث التاريخي الفرنسي بحماية الاقليات في الشرق ، ولذالك وضعوا معادلة مفادها منحهم استقلال سورية قبالة موافقة السوريون على منح الفرنسيون أحقية حماية الاقليات في البلاد وهذا يعني استمرار فرنسا بسياستها الطائفية في سورية حتى بعد زوال انتدابها منها ، ولذلك قدموا للوفد السوري مشروع معاهدة جاهز وكأنهم أتوا بالوفد يملوا عليه شروطهم مقابل الوعد يمنح الاستقلال ، وهذا ما يفسر تعرض المفاوضات إلى الانقطاع عدة مرات للتمسك الفرنسيين بشروطهم الطائفية ، ولم تستمر المفاوضات وتعقد المعاهدة إلا بسبب تنازلات الوفد السوري ورضوخهم للمطالب الفرنسية من أجل نيل الاستقلال .

الهوامش :

(١)– ذوقان قرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سوريا ، **١٩٢٠ – ١٩٣٩** ، دار الطليعة ، بيروت ، **١٩٧٥** ، ص **١٢٣** .

(2) – Leblond , Marius , I Emprire dr La France , Edition Alastia , Paris , 1944 , PP.90 – 96 , Melia , Jean , chez Les chretlens dorient , charpentier , Paris , 1969 , P – 12 .

(3) – Leblond , op. cit . p . 96 .

(4)– جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندري ، مركز مكتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، **١٩٥٧** ، ص٣٠٠ .

(٥) – **الإكليروس Clergy هو النظام الكهنوتى الخاص بالكنايس المسيحيه وظهر النظام فى القرن التالت الميلادي وتتفق الكنيسة الرومانية الكاثوليكية مع الكنائس الأرثوذكسية فى درجات النظام الكهنوتي إلا أن البابا فى الكنيسة الكاثوليكية يتمتع بسلطات أعلي من نظيره فى الكنيسه الارتودوكسيه الشرقيه .اما البروتستانت فلا يعترفون إلا بدرجتين بس وهما(القس والشماس) و يمتنع رجال الإكليروس فى الكاثوليكية عن الحقوق الزوجية التي يترتب علي مخالفتها العقوبات الصارمة بينما لا تعترف الكنيسة البروتستانتية اما فى الكنيسة الأرثوذكسية القبطية فيحظر الزواج على البطريرك والاسقف والراهب** . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Ken Parry, David Melling, Dimitri Brady, Sidney Griffith & John Healey (eds.), 1999, The Blackwell Dictionary of Eastern Christianity, Oxford, pp.114-7.

(6)–كلية عينتورا هي مدرسة تبشيرية في جبل لبنان زارها الجنرال الفرنسي غورو في بداية الاحتلال الفرنسي لسورية ، وتضم طلاباً مختلفين ينظر :

Tharaud , J : Alerte en Syrid , Plon , paris , 1983 , P . 127 .

(7) – Rabbath Edm0nd , Iunite Syrien et deven tire – arabe paris , 1973 , P . 37.

(8)– Leblond , op .cit .,P . 295 .

(9) – مسعود ظاهر ، جذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٥١٦ ؛ بشار الجعفري ، السياسة الخارجية السورية ، ١٩٤٦ – ١٩٨٢ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ص٤٤٥ .

(10) – عبد الرحمن الكيالي ، المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني ، ١٩٢٦ – ١٩٣٩ ، ج٤ ، مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٤٠ ، ص٥٤٤ ؛

Kaufman , Pierre , Crise au Levant , Syrie et Lidan , Faite et responsabilitea , Edition du chene , Paris , 1946 , P . 22 .

(11) – بشار الجعفري ، المصدر السابق ، ص٤٤٥ .

(12) – Tharaud , J . et . J . op . cit ., P.21 .

(13) – ومن الاجئين المسيحيين من العراق وتركيا الذين كانت تجذبهم الجزيرة لخصبها حيث بلغ مجموعهم حوالي (٣٠٠) ألف نسمة عام ١٩٣٣ ينظر:

Hourani , Albert Habib , Syria and Lebanon , Apolitical Easay , ottord university , London , 1946 , P. 140 .

(14) – Tharaud , J . et . J , op – cit ., P . 180 .

(15) – Hourani , op – cit ., P. 140 .

(16) – وتشير الوثائق الفرنسية بأن الفرنسيين شجعوا الايزيديين في العراق على الهجرة إلى منطقة الجزيرة في سورية بعد أن قاموا بحركة في العراق نهاية عام ١٩٣٥ ، ينظر :

Archiff de Miniseire des Affaires Etrangeres , Levant (Syria – Lebanon) 1918 – 1940 , (Biblioteque National de Paris , vol . 458 , p . 37 .

(A . A . E . , (S . – L .) وسيرمز لها

(17) – Hourani , op . cit . , P . 145 .

(18) – عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

(19) – A . A . E . , (S . – L .) v o . l , 459 . P . 55 .

(20) – وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي ، سعد الله الجابري ودوره السياسي في سورية حتى عام ١٩٤٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧ ، ص ٦٧ .

(٢١) –كونت دامي ندي مارتيل : ولد في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٧٨ ، درس الحقوق ثم تخرج من المدرسة السياسة ، وفي ٢ ايار ١٩٠١ ، أصبح ملحقاً بمكتب رئيس الوزراء ثم رقي إلى وظيفة سكرتير ثالث عام ١٩٠٦ وسكرتير ثاني في عام ١٩٠٨ ، ثم أصبح ملحقاً سياسياً وتجارياً في عام ١٩٠٩ ، وفي ٣٠ تموز ١٩١٣ ، كلف بأعمال السكرتير الأول في بكين ، وفي أيلول عام ١٩١٦ عين سكرتير أول في سبيريا ، وفي كانون الثاني ١٩٢٠ عين مفوضاً سامياً في القوزاق وبعدها عين سفيراً لفرنسا في طوكيو ، وفي ١٠ كانون الأول ١٩٢٠ عين مفوضاً سامياً في سورية ولبنان بدل المفوض السامي يونسو في تموز عام ١٩٣٣ ، للتفاصيل ينظر : سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢١ .

(22) – للمزيد من التفاصيل ينظر : حنا مالك ، قانون الاحوال الشخصية للطوائف المسيحية في سورية ولبنان ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٩ .

(23) –A . A . E . , (S . – L .) vol , . 459 . P . 55 .

(24) – Ibid : 115 – 116 .

(25) – ضم الوفد السوري المشارك في المفاوضات كل من هاشم الاتاسي رئيساً وفارس الخوري وجميل مردم وسعد الجابري ومصطفى الشهابي وادمون حمص اعضاء واحمد اللحام مستشاراً عسكري ونعيم الانطاكي سكرتيراً للمزيد ينظر : محمد عبد الكريم حجيل كاظم ، الحركة الديمقراطية في سورية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غبر منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١١ ، ص ٣٨ .

(26) – Ibid : 116 .
(27) – Ibid : 116 .
(28) – رائد عباس فاضل ، السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان ١٩٢٠ – ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٤ .
(29) – خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ، المجلد الأول ، دار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٧٥ .
(30) – Vienot Pierre , Le Traite Franco – Syrien , Impr , Jallous , Paris , 1983 , P . 2 .
(31) – A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 . P . 61 .
(32) – عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ص ١٧١ .
(33) – Vienot , op . cit ., p . 2 .
(34) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 . P . 191 – 192 .
(35) - Ibid : p . 192 .
(36) -..A . A . E . , (S . – L .) vol , . 571 . P . 226
(37) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 571 . P . 169 .
(38) – عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ – ٢٢٢ .
(39) – خليل معتوق ، تاجر معروف في دمشق ، ومن التجار الذين أثروا من زراء تهريب المخدرات والمتاجرة بالتنباك من بلاد ايران ، ولما أغتنى حدثته نفسه أن يتزعم حركة التدجيل ونصرة المستعمر الفرنسي ففرض نفسه زعيماً مسيحياً ، ينظر : عبد الرحمن الكيالي ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .
(٤٠) – انطوان بطرس عريضه : (١٨٦٣ – ١٩٥٥) ، وهو البطريك الثالث والسبعون للطائفة المارونية ، ولد في ٢ آب ١٨٦٣ ، في منطقة بشرى شمال لبنان ، لتحق في عام ١٨٧٩ بمدرسة يوحنا مارون حيث تلقى دروسه الدينية الأولى لمدة خمسة سنوات ، وثم درس اللاهوت والفلسفة في مدرسة سان سوليبس في باريس ،كما أكمل فيها دراسة اللغة الفرنسية ، عاد إلى لبنان في عام ١٨٨٩ ، وعين أمين سر للبطريكية المارونية في ٣١ تموز ١٩٠٥ ، ثم عين مطران في مدينة طرابلس ، وفي عام ١٩٣٢ أنتخب بطريك الطائفة المارونية بعد وفاة البطريك آلياس الحويك ، توفي عام ١٩٥٥ للمزيد ينظر : قاسم خليف عمار العكيلي ، التنوع الطائفي وأثره على الواقع السياسي في لبنان ١٩٢٠ – ١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية جامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٢ .
(٤١) – كيرلس مغبغب : (١٨٥٥ – ١٩٤٧) ، ولد البطريرك كيرلس في عين زحلتا ، لبنان يوم ٢٩ أكتوبر، و١٨٥٥. سيم كاهنا في ٢٧ مارس ١٨٨٣. الأبرش في وقت لاحق، في ٢٣ أبريل ١٨٩٩، انتخب من زحلة ، لبنان، وأكد على ٢٠ مايو ١٨٩٩ و كرس الأبرش في ٢٨ مايو من نفس العام من قبل البطريرك بطرس الرابع جيراجيري [1] . كان من أوائل الأساقفة الملكيين الذين زاروا الأمريكتين عندما جاء إلى البرازيل عام ١٩٠٤ . نجح ديمتريوس I القاضي كما بطريرك الكنيسة الكاثوليكية الروم الملكيين في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ وقبلت البابا طلبه الشركة الكنسية في ٢١ يونيو ١٩٢٦. كما شغل منصب حامي الروحي للالمسكوني الدولي الأمر العسكري والمشفى القديس لعازر القدس ، توفي البطريرك كيرلس في ٨ سبتمبر ١٩٤٧ وخلفه ماكسيموس الرابع الصايغ ،ينظر: معلوف، عيسى اسكندر. تاريخ زحلة: وهو يبحث في احوال زحلة الجغرافية قديمها وحديثها ووقائعها وأسرها وعمرانها مع حواش وتعاليق مفيدة، نشر زحلة الفتاة، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٢٠ .
(42) – حول نص كتاب التخويل ينظر : عبد الرحمن الكيالي ، المصدر نفسه ، ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .
(43) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 519 . P . 25 .
(44) – ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الاهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٢ .
(45) – عبد الرحمن الكيالي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .
(46) – ملحم قربان ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ – ١٨٣ .
(47)– بيير اتيان فلاندين : (١٨٨٩ – ١٩٥٨) ، ولد في ١٢نيسان ١٨٨٩ وتوفي في ١٣ حزيران ١٩٥٨ ،كان سياسيًا محافظًا فرنسيًا في الجمهورية الثالثة ، وزعيم التحالف الجمهوري الديمقراطي (ARD) ، ورئيس وزراء فرنسا من ٨ تشرين الثاني ١٩٣٤ إلى ٣١ ايار

١٩٣ ، أصبح طيار عسكري خلال الحرب العالمية الأولى ، شغل فلاندن عددًا من المناصب الوزارية خلال فترة ما بين الحربين. كان وزيراً للتجارة ، برئاسة فريديريك فرانسوا مارسال ، لمدة خمسة أيام فقط في عام 1924. وكان وزيراً للتجارة والصناعة في رئاسة وزراء أندريه تارديو في عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ . وبين تلك المناصب ، شغل منصب بيير لافال. وزير المالية. كان وزيرا للأشغال العامة في مجلس الوزراء في غاستون دوميرجو في عام ١٩٣٤. أصبح رئيسا للوزراء في نوفمبر ١٩٣٤ ، لكن رئاسته للوزراء استمرت فقط حتى حزيران ١٩٣٥ ، حيث تم التفاوض على عدد من الاتفاقيات الهامة خلال فترة ولايته: الاتفاق الفرنسي الإيطالي ، و جبهة ستريسا والميثاق السوفيتي. كان فلاندين في سن ٤٥ ، أصغر رئيس وزراء في التاريخ الفرنسي ، كان فلاندين وزير الخارجية الفرنسي عندما أعاد أدولف هتلر احتلال إقليم راينلاند في عام ١٩٣٦. دعم التهدئة خلال أزمة ميونيخ أضر بحياته المهنية. في كانون الأول ١٩٤٠ ، عيّن رئيس دولة فيشي فيليب بيتين وزيراً للخارجية ورئيس وزراء فلاندن في ١٣ كانون الأول ١٩٤٠ ، ليحل محل بيير لافال. شغل هذا المنصب لمدة شهرين فقط ، أطيح به من قبل فرانسوا دارلان في كانون الثاني ١٩٤١ ، ينظر :

William Laird Kleine-Ahlbrandt. Twentieth-century European History, West Publishing Company, 1993, p. 440.

(48) – ملحم قربان ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

(49) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 492 . P . 111 .
(50) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 492 . P . 166 .
(51) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 492 . P . 167 .

(52) – ملحم قربان ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(53)– ليون بلوم : سياسي ورجل دولة فرنسي اشتراكي الفكر ، ولد عام ١٨٧٢ ، إنظم إلى الحزب الاشتراكي وأصبح نائب رئيس الجمعية الفرنسية عام ١٩١٩ ، أسس الجبهة الشعبية التي فازت بأنتخابات عام ١٩٣٦ ، تولى على أثرها رئاسة الحكومة الفرنسية ، قام باصلاحات اقتصادية مهمة ، غادر فرنسا خلال مدة الاحتلال الالماني وعاد بعد ذلك وتولى رئاسة الحكومة عام ١٩٤٦ ، توفي عام ١٩٥٠ . للمزيد ينظر :

. Leon Blum: Prime Minister, Socialist, Zionist: Prime Minister, Pierre Birnbaum Socialist, Zionist. Jewish Lives, Tran: Arthur Goldhammer, Yale University Press, 2015 .

(54) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 492 . P . 168 .
(55) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 492 . P . 168 – 169 .
(56) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 . P . 5 .
(57) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 493 . P . 224 .
(58) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 493 . P . 225 .
(59) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 . P . 8 .

(60) – حول نصوص المعاهدة ينظر : نجيب الارمنازي ، سورية من الاحتلال حتى الجلاء ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠١ – ٢٠٦ .

(61) – حول رسالة وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٦ ، لشرح المعاهدة ينظر :

A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 . P . 46 .
(62) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 . P . 178 .
(63) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 . P . 208 .

(64) – حول نصوص الدستور السوري لعام ١٩٢٨ ، والمعدل لعام ١٩٣٠ ، ينظر : سليمان تقي الدين ، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ – ١٩٧٠ ، دار ابن خلدون للنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٧ – ٢٨ .

(65) – Hourani , op . cit . p . 75 .
(66) - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 . P . 48 .

(67) – حسن الحكيم ، عبد الرحمن الشهبندر ، حياته وجهاده ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٤ .

(68) – حسن الحكيم ، المصدر نفسه . ص ٢١٤ .

(69) – بشار الجعفري ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

قائمة المصادر :

الوثائق غير منشورة :

الوثاق الفرنسية :

1 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 458 .
2 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 459 .
3 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 492 .
4 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 493 .
5 - A . A . E . , (S . – L .) vol , . 495 .

الرسائل والاطاريح الجامعية :

١ – رائد عباس فاضل ، السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان ١٩٢٠ – ١٩٤٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .

2– سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي حتى عام ١٩٥١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠١ .

٣ – قاسم خليف عمار العكيلي ، التنوع الطائفي وأثره على الواقع السياسي في لبنان ١٩٢٠ – ١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية جامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٤ – : محمد عبد الكريم حجيل كاظم ، الحركة الديمقراطية في سورية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غبر منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١١ .

٥ – – وسيم عبد الأمير وهيب الحسناوي ، سعد الله الجابري ودوره السياسي في سورية حتى عام ١٩٤٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧ .

الكتب العربية والمترجمة :

١ – بشار الجعفري ، السياسة الخارجية السورية ، ١٩٤٦ – ١٩٨٢ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٦.

٢ – جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندري ، مركز مكتب الشرق الاوسط ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٣ – حسن الحكيم ، عبد الرحمن الشهبندر ، حياته وجهاده ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٥.

٤ – حنا مالك ، قانون الاحوال الشخصية للطوائف المسيحية في سورية ولبنان ، القاهرة ، ١٩٨١.

٥ – خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ، المجلد الأول ، دار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣.

٦ – ذوقان قرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سوريا ، ١٩٢٠ – ١٩٣٩ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ١٢٣.

٧ – سليمان تقي الدين ، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ – ١٩٧٠ ، دار ابن خلدون للنشر ، بيروت ، ١٩٧٧.

٨ – عبد الرحمن الكيالي ، المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني ، ١٩٢٦ – ١٩٣٩ ، ج٤ ، مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٤٠.

٩ – عيسى اسكندر معلوف ، تاريخ زحلة: وهو يبحث في احوال زحلة الجغرافية قديمها وحديثها ووقائعها وأسرها وعمرانها مع حواش وتعاليق مفيدة، دار نشر زحلة الفتاة، بيروت ١٩٨٤ .

١٠ – ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، الاهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ، ١٩٧٨.

١١ – مسعود ظاهر ، جذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ .

١٢ – نجيب الارمنازي ، سورية من الاحتلال حتى الجلاء ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٧٣.

الكتب الاجنبية :

1 - Ken Parry, David Melling, Dimitri Brady, Sidney Griffith & John Healey (eds.), 1999, The Blackwell Dictionary of Eastern Christianity, Oxford .

2 - Pierre Birnbaum. Leon Blum: Prime Minister, Socialist, Zionist: Prime Minister, Socialist, Zionist. Jewish Lives, Tran: Arthur Goldhammer, Yale University Press, 2015 .

3 -William Laird Kleine-Ahlbrandt. Twentieth-century European History, West Publishing Company, 1993 .